

التمويل الإسلامي للبنية التحتية ودوره في تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص

Islamic financing for infrastructure and its role in enhancing the public-private partnership

عابد صونية ، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة (الجزائر)، s.abed@univ-emir.dz

تاريخ الاستلام: 2024/05/04

تاريخ القبول: 2025/03/20

تاريخ النشر: 2025/03/30

ملخص:

تهدف الدراسة إلى إبراز مدى ملائمة صيغ التمويل الإسلامي لتمويل مشروعات البنية التحتية، ومساهمتها في تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص في هذا المجال، ولهذا الغرض تم الاستعانة بالمنهجين الوصفي والتحليلي.

وقد خلصت الدراسة إلى أن إشراك القطاع الخاص في إنجاز وتسيير منشآت البنية التحتية، أصبح ضرورة حتمية في ظل تزايد الأعباء العامة للدول، وأن صيغ التمويل الإسلامي بتنوعها ومرونتها ملائمة وبامتياز لذلك، ولها أيضا دورا فعالا في تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص. ومن أهم ما أوصت به الدراسة، أنه: على الجزائر، وبعد انفتاحها على المالية الإسلامية، استغلال مزايا التمويل الإسلامي في جذب القطاع الخاص لتمويل مشاريع البنية التحتية والتخفيف عن أعباء الميزانية العامة.

كلمات مفتاحية: بنية تحتية؛ تمويل إسلامي؛ شراكة بين قطاع عام وخاص؛ جزائر

تصنيف JEL: G23، H54

Abstract:

The study aims to highlight the suitability of Islamic financing models for funding infrastructure projects, and their role in enhancing public-private partnership in this regard. Using descriptive - analytical methodology.

The research concluded that involving of the private sector in financing and managing infrastructure projects has become a necessity due to the increasing financing burdens on the states, it also found that the diverse and flexible islamic financing models are highly suitable for

infrastructure funding, and Algeria should take advantage of this opportunity

Keywords: Infrastructure; Islamic finance; public-private partnership; Algeria

Jel Classification Codes: H54, G23.

1. مقدمة:

تعد البنية التحتية عماد النمو الاقتصادي والاجتماعي؛ فهي تؤدي دورا فاعلا في تنشيط التجارة الداخلية والخارجية وتعتبر عامل جاذب للاستثمارات الأجنبية المباشرة، كما تسهم في تخفيض تكاليف الإنتاج ورفع الإنتاجية وخلق الوظائف، وتلبية مختلف متطلبات الحياة الكريمة للأفراد والمجتمع. وتطرح مسألة تمويل هذه المشاريع تحديا كبيرا على مستوى ميزانية الدول، لما تتطلبه من رؤوس أموال ضخمة وفترة استرداد طويلة جدا، ولطالما تكفلت بها حكومات الدول، خاصة النامية منها، وأحيانا بالاعتماد على قروض أو إعانات مالية أجنبية، وهو ما يخلق مشاكل وأزمات على المدى المتوسط والطويل، مما استدعى ضرورة البحث عن آليات جديدة. وكان أبرز الحلول؛ الشراكة مع القطاع الخاص. من جهة أخرى، شهد التمويل الإسلامي في السنوات الأخيرة، تطورا ملحوظا أفقيا وعموديا، فقد اتسعت رقعة انتشاره لتشمل مختلف أنحاء العالم، وتنوعت مجالاته وآلياته بالشكل الذي جعله يغطي مختلف النواحي الاقتصادية والاجتماعية.

سنحاول في هذه الورقة البحثية، تبين أهمية أدوات وصيغ التمويل الإسلامي في تمويل مشاريع البنية التحتية ومدى نجاعتها في إشراك القطاع الخاص في هذا المجال، من خلال الإجابة على التساؤل التالي:

كيف يمكن أن يساهم التمويل الإسلامي في تمويل البنية التحتية، وما أهميته في تعزيز الشراكة

بين القطاعين العام والخاص؟

منهج البحث: لغرض الإجابة على الإشكالية السابقة، تم اعتماد المنهج الوصفي للتعريف بمفردات البحث ومختلف أبعاده النظرية، والمنهج التحليلي لتبيين مدى ملائمة صيغ التمويل الإسلامي لتمويل البنية التحتية، وإبراز دورها في تعزيز الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في هذا المجال.

أهمية الدراسة:

لطالما ارتبطت مشاريع ومكونات البنية التحتية بالملكية العامة للدولة، وهو ما جعلها المتكفل الأول والوحيد بتمويلها وصيانتها وتطويرها، إلا أن زيادة الأعباء العامة خاصة في السنوات الأخيرة شكل دافعا قويا للبحث عن آليات جديدة لتمويل منشآت البنى التحتية. وتأتي هذه الدراسة كمساهمة نظرية لتسليط الضوء على أهمية التمويل الإسلامي في استقطاب الأموال وإشراك القطاع الخاص للمساهمة في التنمية الاقتصادية من خلال تمويل منشآت البنية التحتية للدولة خاصة للجزائر التي انفتحت مؤخرا على المالية الإسلامية.

أهداف البحث:

بناء على سبق فإن أهم الأهداف المرجوة من هذه الدراسة هي:

✓ إبراز أهمية البنية التحتية في تحقيق الأهداف التنموية؛

✓ التعريف بمصادر تمويل البنية التحتية التقليدية والحديثة؛

✓ إبراز مدى نجاعة التمويل الإسلامي في تمويل مشاريع البنية التحتية؛

✓ تبين أهمية أدوات التمويل الإسلامي في تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

الدراسات السابقة للموضوع: تناولت عدد من الدراسات موضوع تمويل البنية التحتية بأدوات

التمويل الإسلامي، وقد تقاطعت مع موضوع بحثنا في بعض النقاط واختلفت عنه في أخرى، ومن هذه الأبحاث نذكر:

1) ميلود بن خيرة وآخرون (2020)، واقع ومستقبل مشاريع البنى التحتية والتمويل الإسلامي:

تمحورت إشكالية هذه الدراسة في تبين دور المنتجات المالية الإسلامية في تمويل مشاريع البنية التحتية، مع إشارة للشراكة بين القطاعين العام والخاص، لكن ما يؤخذ عليها هو عدم التطرق لكثير من الصيغ التمويلية الإسلامية الحديثة والمبتكرة كما جاءت الدراسة عامة ولم يتم ربطها بالجزائر.

2) World Bank Group, 2017. Mobilizing Islamic finance for infrastructure public-private partnerships

تناول التقرير أهمية تعبئة التمويل الإسلامي من أجل الشراكات بين القطاعين العام والخاص في تمويل البنية التحتية، في ثلاثة محاور، خصص الأول لبحث واقع البنية التحتية وتحدياتها لبلوغ أهداف التنمية المستدامة 2030 في كل من إفريقيا وآسيا، والثاني للتعريف بالتمويل الإسلامي ومبادئه وأساليبه، وقدم في المحور الثالث نماذج من العالم لتمويل منشآت البنية التحتية بصيغ إسلامية. ومن أهم ما خلص إليه البحث هو أهمية إشراك القطاع الخاص لتمويل البنية التحتية في الدول المنتمة لمنظمة المؤتمر الإسلامي خاصة وفعالية أدوات التمويل الإسلامي لهذا الغرض.

3. رفعت فتحي متولي يوسف (2020)، التمويل الإسلامي ومساهمته في تمويل مشروعات البنية التحتية، دراسة حالة المملكة العربية السعودية:

تناولت الدراسة مدى مساهمة التمويل الإسلامي في تمويل البنية التحتية، وقد عرضت مختلف الأدوات التمويلية الإسلامية في جانبها النظري، ثم واقع تطبيقها في المملكة العربية السعودية كدراسة حالة، ولم يتطرق البحث إلى موضوع الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

● ما يضيفه بحثنا للدراسات السابقة:

حاولنا من خلال هذه الدراسة التعريف بكل آليات وأساليب تمويل البنية التحتية التقليدية منها والإسلامية، بما فيها صيغ التمويل الإسلامية الحديثة كالصكوك، وصناديق الاستثمار الإسلامية، والتمويل غير الربحي (الوقف)، وعقد BOT المتوافق مع الشريعة الإسلامية، وتبين دورها في تفعيل الشراكة مع القطاع الخاص، لتكون دراسة ملهمة بكل جوانب الموضوع، كما حاولنا من خلال هذه الدراسة ربط الموضوع بالجزائر، وهو ما غاب في معظم الدراسات السابقة.

هيكل البحث:

للإجابة عن إشكالية الدراسة، والوصول إلى الأهداف المسطرة، تم تقسيم البحث بعد المقدمة إلى:

- ماهية البنية التحتية وأهميتها الاقتصادية؛
- مصادر تمويل منشآت البنية التحتية؛
- التمويل الإسلامي للبنية التحتية وإشراك القطاع الخاص.

2. ماهية البنية التحتية وأهميتها الاقتصادية

1.2 التعريف بالبنية التحتية:

كمصطلح مركب " البنية التحتية " هو ترجمة حرفية للمصطلح الفرنسي " infrastructure " الذي ظهر لأول مرة في أواخر القرن التاسع عشر، حيث infra: تعني تحتي، و structure: تعني هيكل أو بناء، وهو ما يعني الأساس الذي يبنى عليه هيكل الاقتصاد.

ويمكن تعريف البنية التحتية حسب المفهوم الواسع بأنها: " مجموع الخدمات التي تتولى الدولة تقديمها والمنشآت التي تتولى الدولة تشييدها وتشغيلها..." (داغر و علي، 2010، صفحة 115)، وعليه، فإن البنية التحتية تشمل كل المرافق العامة التي تخدم كل من القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية...

2.2 أنواعها:

تصنف عادة مختلف هياكل البنية التحتية في ثلاثة أصناف رئيسة هي:

✓ البنية التحتية الصلبة Hard infrastructure: وتشمل المنشآت العامة والطرق والموانئ والمطارات والسكك الحديدية، والجسور، وإمدادات الماء والكهرباء وشبكات الهاتف والاتصالات...

✓ البنية التحتية اللينة Soft infrastructure: وتشمل مؤسسات الرعاية الصحية والمؤسسات التعليمية والمصارف والمؤسسات المالية، ومؤسسات الأمن والقضاء...

✓ البنية التحتية الحرجة Critical infrastructure: هي أنظمة التحكم أو شبكات المعلومات والبرامج الضرورية لتشغيل مختلف الصناعات الحيوية (كالصناعة الغذائية وقطاعي الصحة والتعليم والطاقة وخطوط النقل وإمدادات الماء والكهرباء والأمن الوطني... إلخ)

3.2 أهميتها الاقتصادية:

يمكن تلخيص أهمية البنية التحتية لأي دولة في ما يلي:

✓ تعزيز خدمات البنية التحتية يساهم في تطوير الاقتصاد الوطني من خلال تحفيز وجذب العديد من المشاريع الاستثمارية التي تحتاجها الدولة، إضافة لقدرتها على تعزيز الميزة التنافسية للمنتجات من حيث

الجودة والتكلفة، وتزداد أهمية خدمات البنية التحتية في الأنشطة القائمة على إستراتيجية تسويق تتأثر بعنصر الزمن، أي إيصال البضاعة إلى الأسواق في الوقت المطلوب.

✓ تتميز مشاريع البنية التحتية بالعمالة المكثفة، ولهذا فهي مولدة للوظائف بشكل مثالي بطريقة مباشرة وغير مباشرة، فوفقا لدراسة للبنك الدولي؛ يمكن لمنشآت البنية التحتية خلق 2 مليون وظيفة مباشرة و2,5 غير مباشرة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على المدى القصير (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية oecd).

✓ تعزيز فرص التعليم من خلال تحسين الاتصال بشبكة المعلومات وخدمات الإنترنت، وزيادة المساواة من خلال توفير سبل الوصول إلى المرافق الحيوية. (بول نومبا، 2020)

✓ تحسين صورة الدولة ووضعها التنافسي على المستوى الدولي، حيث تعتبر البنية التحتية أحد المعايير الأساسية التي تدخل في حساب مؤشر التنافسية العالمي، وهو ما يعزز جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يعد أهم مورد للعملة الصعبة والتكنولوجية الحديثة.

✓ تحسين المستوى المعيشي للأفراد، من خلال توفير المتطلبات الأساسية والحيوية كالغذاء والصحة والأمن...

✓ تعزيز الحماية والأمن الاقتصادي والسياسي من التهديدات الخارجية والتي يمكن أن تمس بالحرية والاستقرار الداخلي والخارجي للدولة.

3. مصادر تمويل منشآت البنية التحتية:

تتميز مشاريع البنية التحتية غالبا بالضخامة والديمومة، ويتطلب إنجازها رؤوس أموال كبيرة، ومعدات ثقيلة، كما تتميز بطول فترة استرداد رأس المال الأولي، من جانب آخر، تعد هذه المشاريع ذات أهمية إستراتيجية وحيوية للدولة ولكل أفراد المجتمع باختلاف مستوياتهم المادية، ما يجعل احتكارها من طرف القطاع الخاص من شأنه أن يلحق ضررا كبيرا بالأفراد من ناحية الأسعار، وهذا سبب لتفضيل احتفاظ الدولة بملكيتها، ولهذا غالبا ما تتكفل الدولة بإنجازها واحتكار ملكيتها وتشغيلها.

إلا أنه، في العقود الأخيرة، ومع توجه معظم اقتصاديات الدول إلى اقتصاد السوق، أصبح للقطاع الخاص قدرة مالية كبيرة وكفاءات عالية في الإدارة والتسيير، مما حفز الدول على إشراك القطاع الخاص في تشييد مثل هذه المشاريع.

إن هذا التضارب بين أهمية إشراك القطاع الخاص في إنجاز منشآت البنية التحتية تحقيقاً للمنفعة الاقتصادية والكفاءة في التسيير، وضرورة الاحتفاظ بملكيتها من طرف الدولة تحقيقاً للمصلحة العامة، استدعى البحث عن آليات لتمويل هذه المشاريع بشكل يراعي مصلحة جميع الأطراف، وهو الأمر الذي أوجد مصادر وآليات تمويل حديثة لهذه المنشآت.

وعلى ضوء ما سبق، يمكن تصنيف مصادر تمويل البنية التحتية إلى: مصادر تمويل تقليدية وهي في الغالب تمويل عمومي (حكومي)، ومصادر تمويل حديثة تعتمد على إشراك القطاع الخاص.

1.3 مصادر التمويل التقليدية للبنية التحتية: وتتمثل في :

1.1.3 الضرائب والرسوم: تعد الضرائب والرسوم المورد المالي العادي والمعتاد لتمويل مشاريع البنية

التحتية وما يبرر ذلك اقتصادياً أن هذه المشاريع تحقق منافع كثيرة للمواطن وهي في غالبيتها متاحة مجاناً للجميع، مثل الطرق والجسور، وخدمات الصرف الصحي وما إلى ذلك.

2.1.3 إيرادات أملاك الدولة: وهي الأملاك التي تعرف بالدومين، وتدر دخلاً للدولة، ويرتبط

هذا المصدر ارتباطاً قوياً بمنشآت البنية التحتية، لأن أغلب ممتلكات الدولة هي ذاتها البنية التحتية، فلا ضير أن تكون إيراداتها مصدراً لتمويلها.

3.1.3 القروض: وهي التي تحصل عليها الدولة من شخص طبيعي أو اعتباري مقيم خارج البلاد،

أو من الحكومات أو الهيئات الأجنبية أو الدولية؛ كالبنك الدولي للإنشاء والتعمير، وصندوق النقد الدولي، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، فهذا الأخير مثلاً قد استفادت الجزائر، وهي البلد العضو فيه، من 26 قرض مقدّم من طرفه، منذ 1974 بمبلغ إجمالي قدره 282,811 مليون دينار كويتي، وجه لإنجاز العديد من مشاريع البنية التحتية (الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، 2021).

4.1.3. الإعانات المالية: وهي تمنح للدول بشكل نهائي ومجاني من طرف الدول أو الهيئات

الدولية، مثالها: الإعانات المالية التي تمنحها منصة المساعدات السعودية لعدد من الدول، والتي استفادت الجزائر منها بمبلغ إجمالي قدره 421.124.955 دولار منذ 1983 إلى 2020، وجه لتمويل 28 مشروع منها ثلاثة مشاريع لتطوير البنية التحتية كلفت 10,73% من إجمالي المبلغ، وقطاع النقل بمشروعين بكلفة 12,02% من إجمالي المبلغ الممنوح (منصة المساعدات السعودية، 2021).

2.3 مصادر التمويل الحديثة: نظرا لعدم إمكانية الاعتماد على الإنفاق الحكومي بشكل كلي في

تمويل وتشديد مشاريع البنية التحتية خصوصا مع التزايد المستمر في الطلب عليها بسبب تزايد السكان وتمركزهم في المدن، اتجهت مختلف دول العالم في السنوات الأخيرة إلى إشراك القطاع الخاص في هذا المجال. وتندرج الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص من حيث دور هذا الأخير في المشروع من حيث التخطيط والتمويل والبناء والإدارة والصيانة ونسبة الملكية... إلى ثلاثة أنواع هي: الخصخصة، عقد الشراكة العامة الخاصة PPP، وأسلوب BOT ومشتقاته.

1.2.3. خصخصة منشآت البنية التحتية: وتعني تحويل ملكية المرفق العمومي من الدولة إلى

القطاع الخاص، وتسمح هذه العملية بتخفيف العبء المالي على الدولة فيما يتعلق بمصاريف إدارة وتشغيل وصيانة المرفق العام وغير ذلك، كما يحقق لها إيراد لا بأس به من ثمن البيع، إلا أنه يشوبه الكثير من الانتقادات، فاحتكار القطاع الخاصة للمرافق الضرورية وترك له حرية التسعير يضر بحبيب المواطن البسيط وقدرته الشرائية.

ويتم خصخصة منشآت البنية التحتية بعدة طرق منها البيع المباشر للمستثمرين، أو بيع الأسهم للجمهور في الأسواق المالية، أو أن تكون خصخصة داخلية عن طريق بيعها لأفراد الإدارة والعمال دون سواهم. وفي كل الأحوال فإن الخصخصة هنا لا تتعلق بإنشاء أو تشييد مشاريع البنية التحتية وإنما بمنشآت قائمة بالفعل.

2.2.3. الشراكة العامة . الخاصة (Public-Private Partnerships PPP): وتعرف بشكل

عام بأنها "اتفاقيات تعاون طويلة الأجل بين شركة خاصة والحكومة لتوفير أصول أو خدمة عامة" (The

(world bank, 2022)، ويتم من خلالها إنشاء أو تشييد وإدارة وتسيير مشروع للبنية التحتية من خلال تمويل مشترك بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص بنسب مختلفة، ثم يصبح للقطاع الخاص حق إدارة المشروع بعد تشييده لفترة زمنية طويلة لا تقل عن 20 سنة غالباً، لانتقل ملكية المشروع إلى الدولة في نهاية المدة، ويكون بذلك القطاع الخاص قد استرد استثماره الأولي إلى جانب عائد يمثل ربح العملية الاستثمارية.

3.2.3. أسلوب (B.O.T) (BUILD, OPERATE, TRANSFER) «يقصد بأسلوب البوت؛

الاستثمار الذي يتولى فيه القطاع الخاص بناء وتشغيل أحد مشاريع البنية التحتية على أن يتم تحويله مرة أخرى للحكومة، بعد فترة زمنية كافية يتم فيها استرداد رأس المال المستثمر وتحقيق معدل عائد مناسب للمستثمر» (أحمد، 2019، صفحة 12).

ومعنى ذلك أن أسلوب BOT يتم على خطوتين:

أولاً: شركة قطاع خاص تمنحها الحكومة امتيازاً تتولى بموجبه إقامة أحد مشاريع البنية التحتية بجميع مراحله من تصميم وتمويل وإنشاء وتشغيل خلال فترة زمنية معينة هي مدة الامتياز، وتتقاضى من الجمهور رسوماً إذا استفادوا من خدمة المشروع خلال هذه المدة؛

ثانياً: بعد انتهاء فترة الامتياز تقوم الشركة المستثمرة بنقل ملكية المشروع للحكومة، ويتعين أن تكون فترة الامتياز طويلة - نسبياً - بقدر يكفي لتغطية رأس المال المستثمر في المشروع وتحقيق معدل ربح أو عائد مناسب للشركة (الحسني، 2003، صفحة 13).

وقد أخذت معظم الدول بهذا الأسلوب في التمويل لما يتميز به من خصائص ومزايا أهمها ما يلي:

(الدوسري و السدرى،، 2019، صفحة 88) (الحسني، 2003، صفحة 13):

➤ تعزيز دور وفعالية القطاع الخاص في عمليات البناء والتنمية الاقتصادية، وتوجيه الفوائض المالية

السائلة لدى القطاع الخاص نحو مشاريع ذات بعد تنموي؛

➤ تخفيف أعباء الإنفاق العام على ميزانية الدولة ونقل عبء التمويل ومخاطر التشغيل على عاتق

القطاع الخاص؛

➤ جذب الاستثمارات الخارجية مما يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة وإزالة التشوهات السعرية الخاصة بتكاليف وأسعار بعض الخدمات، ناهيك عن الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة في المجال؛

➤ تشجيع المنافسة بين مؤسسات القطاع الخاص المتقدمة لإنجاز المشروع وهو الأمر الذي يحسن الأداء ويخفض أسعار الخدمة؛

➤ يحقق الاستثمار بهذا الأسلوب أرباحاً مرتفعة للقطاع الخاص، فقد أوضحت عدّة دراسات تطبيقية أن الاستثمار في مشاريع البنية التحتية يحقق عوائد مرتفعة قد تصل في بعض الحالات إلى 96%؛

➤ إن الاستثمار بهذا الأسلوب يؤدي إلى زيادة كفاءة استخدام موارد المجتمع فكما هو معروف أن القطاع الخاص أكثر كفاءة في الإنتاج والتسويق من القطاع العام أو الحكومي.

ويذكر أن الفرق الأساسي بين أسلوب BOT و أسلوب PPP كشكلين للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص هو أن الأول منهما، يقوم على أساس منح المستثمر حق امتياز لإنشاء المشروع واستغلاله لفترة محددة، ومن ثم تحول الملكية في نهاية فترة الامتياز إلى الدولة، دون أن يكلف هذا النظام أي أعباء على الخزينة العامة للدولة، بينما الـ "PPP" يقوم على تمويل مشترك بين القطاعين الخاص والحكومي ويصبح للقطاع الخاص حق إدارة المشروع المنجز لفترة زمنية طويلة كافية لتحقيق الأهداف الربحية منه، بعدها تحول الملكية للدولة.

4. التمويل الإسلامي للبنية التحتية وآلياته الداعمة لإشراك القطاع الخاص:

يشهد التمويل الإسلامي نموا وانتشارا واسعا، متخطيا عتبة 3 تريليون في السنوات الأخيرة، بمعدل نمو سنوي 6,2% (Islamic Financial Services Board, 2023, p. 4).

وقد اتجهت الجزائر في السنوات القليلة الماضية إلى تبني الصيرفة الإسلامية ونظمتها بقوانين تشريعية بداية بالنظام رقم 18-02 المؤرخ في 4 نوفمبر 2018 والذي يتعلق بقواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية، ثم عزز بالنظام رقم 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2020 والمحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية (بنك الجزائر، 2024).

ومن مبررات ومحفزات اعتماد التمويل الإسلامي لتمويل مشاريع البنية التحتية، ما يلي:

- تمويل مشاريع البنية التحتية يحقق مقاصد الشريعة الإسلامية في حفظ الضروريات، لأنها تمس غالباً كل المرافق الأساسية في المجتمع سواء صحية أو اقتصادية أو دينية أو أمنية...؛
- التمويل الإسلامي وهو المبني على أسس المشاركة وليس المديونية يحمي البلد من ثقل المديونية الداخلية والخارجية والخضوع للمقرض الأجنبي؛
- التمويل الإسلامي له القدرة على تجميع مبالغ مالية ضخمة وهو ما تتطلبه غالباً مشاريع البنية التحتية، وذلك لقدرة على استقطاب المدخرات الصغيرة وإشراك كل فئات المجتمع؛
- تتميز أساليب وطرق التمويل في الاقتصاد الإسلامي بالتنوع والمرونة وارتباطها بشكل مباشر بالاقتصاد الحقيقي، مما يجعلها مناسبة لكل أنواع مشاريع البنية التحتية، كما تتميز أغلب أدوات التمويل الإسلامي بالشمول وتعدد الأطراف (مشاركات)، ولهذا فهي مناسبة وبامتياز لتجسيد الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص بمختلف فئاته سواء كانت مؤسسات اقتصادية أو مالية وحتى الأفراد.

ومن أبرز أساليب التمويل الإسلامي التي نراها مناسبة بامتياز لهذا الغرض، نذكر:

1.4. المشاركة: تعرف المشاركة بأنها: عقد بين طرفين أحدهما بماله والثاني بماله وعمله، وقد يشترك

الاثنين بالمال والعمل معاً، ويقسم الربح بينهما حسب الاتفاق.

وتتفق المشاركة خاصة المنتهية بالتمليك في الاقتصاد الإسلامي في أوجه كثيرة مع أسلوب الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) في تمويل البنية التحتية الذي سبق بيانه، وقد يكون القطاع الخاص بنكا إسلامياً أو أي مؤسسة أخرى.

ومما يشجع المصارف الإسلامية على المساهمة في مشاريع البنية التحتية أنها مشاريع قائمة على دراسات جدوى دقيقة ويتوقع أن تكون تدفقات الإيرادات منها خلال فترة الامتياز كافية لتغطية تكاليفها مع تحقيق أرباح مجزية خاصة إذا تعاقدت الحكومة مع شركة المشروع على شراء منتجاتها خلال فترة الامتياز بأسعار محددة (الحسني، 2003، الصفحات 24-25)

➤ ومن النماذج العملية لهذا النوع من الشراكة في مجال البنية التحتية، نموذج إنشاء "المركز الدولي للزراعة الملحية" في دبي والذي تحول فيما بعد إلى مركز أبحاث عالمي متطور الطراز في مجال الابتكارات التطبيقية الرامية لتحسين الإنتاجية والاستدامة في المجال الزراعي، حيث تم إنشاء المركز بتعاون مشترك بين البنك الإسلامي للتنمية ودولة الإمارات ممثلة بوزارة الزراعة والثروة السمكية في جوان 1996، وتولى البنك إدارة وتشغيل المركز حتى سنة 2010 حيث انتقلت مسؤولية إدارته لوزارة البيئة والمياه لدولة الإمارات. (المقر، 2014)

2.4 الاستصناع: الاستصناع في اللغة: «مصدر استصنع بمعنى طلب الصنعة، فيقال استصنع الشيء: دعا إلى صنعه» (إبن منظور، صفحة 209)

أما في الاصطلاح: فهو « عقد يشتري به في الحال شيء مما يصنع صنعا يلزم البائع بتقديمه مصنوعا بمواد من عنده بأوصاف مخصوصة، وبثمن محدد» (الزرقا، 1420هـ، صفحة 20). وطرفا الاستصناع هما:

✓ الصانع: وهو البائع الذي يقوم بصناعة وبيع الشيء المصنع

✓ المستصنع: وهو الطرف المشتري للشيء المصنع. كالدولة في حالة البنية التحتية

ويمكن بعقد الاستصناع تمويل شتى أنواع مشروعات البنية التحتية، من بناء وإنشاء وتشيد وتجهيز

مثل:

— صناعة المعدات الإنتاجية الثقيلة كالتائرات والقطارات والبواخر وآلات المصانع ...؛

— إنشاء الطرق وشبكات توريد المياه والكهرباء والغاز وقنوات الصرف الصحي ...؛

— بناء المجمعات السكنية والمدارس والمستشفيات والسدود والمطارات والموانئ....

➤ ومن التطبيقات العملية في هذه الصيغة، مشروع "توسعة مطار علياء الدولي" بالملكة الهاشمية

الأردنية، حيث ساهم البنك الإسلامي للتنمية فيه بصيغتي "الاستصناع" والإجارة بمقدار 100 مليون دولار في مرحلة أولى سنة 2007، ثم بقيمة 25 مليون دولار سنة 2014 بهدف زيادة القدرة الاستيعابية للمطار إلى 12 مليون مسافر سنويا (المقر، 2014)

3.4. الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك: وهي من الصيغ المناسبة وعلى المقاس لتمويل البنية

التي، ومع إمكانية كبيرة لإشراك القطاع الخاص، ويمكن تطبيق الإجارة في البنية التحتية على شكلين:
الأول: يمكن للقطاع الخاص إنشاء أو تشييد مرفق من مرافق البنية التحتية كالجسور والموانئ والمطارات بأمواله الخاصة ثم تأجيره للدولة بأجر معلوم ولمدة معلومة إما إجارة دائمة أو منتهية بتمليك الدولة للأصل.

الثاني: حيث يمكن للدولة تأجير ممتلكاتها من البنية التحتية إلى القطاع الخاص لفترة زمنية معينة، ولها في ذلك عدة مزايا، فهي تستفيد من كفاءته في الإدارة والتسيير، وأيضاً تحصيلها عائد دوري من العقد وهو بدل الإيجار، بالإضافة إلى إمكانية تغيير المستأجر بعد انقضاء الفترة، والأهم من كل هذا هو بقاء ملكية الأصل للدولة.

➤ وتعتبر الإجارة أكثر الصيغ اعتماداً من طرف البنك الإسلامي للتنمية لتمويل منشآت البنية التحتية خاصة الصلبة منها، ومن بين المشاريع المنجزة والممولة من طرفه في السعودية في قطاعات الصناعة والنقل والطاقة نذكر (البنك الإسلامي للتنمية، 2020):

- مشروع "سابك للكيماويات" (ينساب): 2006. وقد حُصِّص مبلغ 125 مليون دولار.
- مشروع توسعة صالة الحجاج بمطار الملك عبد العزيز الدولي بجدة: سنة 2014، بمبلغ 105 مليون دولار أمريكي.
- مشروع الجمع الصناعي لإنتاج الأسمدة "معادن": 2008 بمبلغ 100 مليون دولار أمريكي.
- مشروع مصفاة "الجيل" (أرامكو السعودية): سنة 2010 بمبلغ 120 مليون دولار أمريكي.
- مشروع "صدارة للبتروكيماويات" (أرامكو السعودية): سنة 2013 بمبلغ 120 مليون دولار أمريكي.
- مشروع فوسفات وعد الشمال (مجمع سابك): 2013 بمبلغ 120 مليون دولار أمريكي.

4.4. عقد B.O.T: وهو من العقود الغير منافية لأحكام الشريعة الإسلامية وهو ما ذهب إليه

مجمع الفقه الإسلامي، إذ جاء في قراره رقم 182 (19/8) ما يلي: "يجوز الأخذ بعقد البناء والتشغيل والإعادة في تعمیر الأوقاف والمرافق العامة" (مجمع الفقه الإسلامي ، 2009)،

ومن أهم ما أنجز بهذه الصيغة التمويلية، أضخم مشروع معماري في العالم والذي يسمى بـ "وقف الملك عبد العزيز" في مكة المكرمة سنة 2012، وبلغت مساحته مليون ونصف المليون متر مربع، وقيمتها نحو 2 مليار ريال، وتشمل المشروع عدة مرافق هامة منها: (الهيئة العامة للأوقاف):

- سبعة أبراج سكنية تستوعب 65000 نسمة من الحجاج وضيوف الرحمن؛
 - مسجد يستوعب 3800 مصلي؛
 - مركز طبي متكامل؛ ومقر للمؤتمرات بطاقة استيعابية 1500 شخص؛ ومركز ثقافي كبير، ومركز أبحاث علوم الفلك لمتابعة منازل القمر، ومرصد فلكي
 - محطات خاصة للحافلات؛ ومهيئين للطائرات العمودية؛ وطرق دائرية تربط المجمع ببقية مكة المكرمة؛
 - مصاعد وسلام كهربائية 412 مصعدا في الأبراج، و 140 سلما كهربائيا؛
 - خزانات مياه تزيد عن 5300 متر، ومحطتين لمعالجة مياه الصرف؛
- وقد شيد المشروع بنظام "تصميم وبناء وتشغيل ونقل الملكية" المعروف دوليا بنظام B.O.T، وفقا لعقد الاستثمار، حددت مدة الانتفاع والتشغيل قبل التسليم بـ 35 سنة هجرية.

5.4. الصكوك الإسلامية: و هي: «وثائق متساوية القيمة تمثل حصصا شائعة في ملكية أعيان أو

منافع أو خدمات أو موجودات في مشروع معين أو نشاط استثماري خاص» (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية، 2017، صفحة 467)، وتصدر وفق صيغ التمويل والاستثمار الإسلامي فتكون على شكل صكوك مشاركة، أو مضاربة أو مريحة، أو إجارة، أو سلم أو استصناع.... وقد عرفت رواجاً كبيراً في السنوات الأخيرة، حيث بلغت قيمتها سنة 2022 نحو 829,7 مليار دولار (Islamic Financial

Services Board, 2023, p. 11)

وتعتبر الصكوك الإسلامية من أكثر الصيغ ملائمة لتمويل مشاريع البنية التحتية المدرة للدخل كمحطات توليد الكهرباء والموانئ والمطارات...، نظرا لإمكانيتها غير المحدودة في تجميع الأموال، ومن مختلف الفئات (أفراد ومؤسسات وحتى الحكومة)، بحيث يتم تقسيم رأس مال المشروع إلى وحدات استثمارية صغيرة ثم طرحها للاكتتاب العام، وبعد تجميع المبلغ المطلوب يتم تشييد المرفق، ويتحصل حامل الصك على عائد دوري مما يدره المشروع. من جهة أخرى، تعد الصكوك أدوات مالية طويلة الأجل، وهو ما يجعلها مناسبة لاستثمارات البنية التحتية المعروفة أيضا بطول فترات الإنجاز والاستغلال.

➤ وقد اعتمدت عليها كثير من الدول منها:

"ماليزيا" ولها نموذج ناجح جدا في استخدام الصكوك الإسلامية لتمويل البنية التحتية، ويستحق الاقتداء به، حين قامت برهن مطار كوالالمبور مقابل إصدار وبيع صكوك بقيمة 100 مليار دولار لحملة الصكوك لمدة عشر سنوات، ثم استخدمت الحصيلة لبناء مشروعات عملاقة في مدى زمني قصير أهمها: "برجي بتروناس"، ومطار "كوالالمبور الدولي"، والطريق السريع بين الشمال والجنوب، و"حلبة سيبانغ الدولية"، وسد "باكون" الكهربائي (إرشيد، 2015).

والإمارات العربية، التي أصدرت صكوك بقيمة 2,8 مليار دولار، استخدمت حصيلتها لتمويل مؤسسة الموانئ والجمارك والمنطقة الحرة، كان من بينها صكوك إجارة بقيمة مليار دولار لتطوير وتوسيع مطار دبي الدولي (هبة الله أحمد، 2021، صفحة 51)

6.4. صناديق الاستثمار الإسلامية للبنية التحتية: تعرف صناديق الاستثمار الإسلامية بأنها: «أوعية استثمارية مستقلة في ذمتها المالية عن الجهات المنشئة لها، تتكون من مساهمات في صورة أسهم أو وحدات متساوية تمثل ملكية أصحابها في الموجودات، مع استحقاق الربح أو تحمل الخسارة، وتدار بالمضاربة أو الوكالة» (راشد، 2022، صفحة 146)

وقد شهدت طورا ملحوظا في السنوات الأخيرة حيث سجلت معدل نمو سنوي 14,9% بين سنتي 2014 و 2021، وبلغت قيمة أصولها حتى سنة 2022 نحو 136,6 مليار دولار أغلبها في

دولتي السعودية وماليزيا (Islamic Financial Services Board, 2023, p. 11)

وتعتبر صناديق الاستثمار في البنية التحتية أكثر ما تجذب هم المستثمرين المؤسساتيين كالبنوك وصناديق التقاعد وغيرها، وذلك للأسباب التالية (الخنيزي، 2010):

- ✓ مطابقة الأصول والخصوم: يتيح الاستثمار في صناديق البنية التحتية للمستثمرين ممن لديهم خصوم/التزامات كبيرة طويلة الأجل مطابقتها بأصول مستقرة وعالية الجودة؛
- ✓ إيرادات عالية الجودة: على الرغم من أن الاستثمار في البنية التحتية طويل المدى، إلا أن الاستثمار فيها يضمن تدفقا كبيرا من الإيرادات بما يضمن تحسين عمليات إدارة المخاطر وجذب المستثمرين الذين يبحثون عن أدوات استثمار مشابهة للسندات أو الصكوك؛
- ✓ الحماية من التضخم: يتضمن العديد من الاستثمارات في أصول البنية التحتية بنود تسوية للتضخم في آليات التسعير الخاصة بها، وهذا يحد من الأثر السلبي للتضخم؛
- ✓ تدني مستوى المخاطرة مقارنة مع الاستثمارات الأخرى والتي تتأثر من خلال وجود شراكة إستراتيجية بين القطاعين العام والخاص.

➤ ولعل من أهم النماذج لهذه الصيغة التمويلية والاستثمارية هو: " صندوق البنية التحتية للبنك الإسلامي للتنمية IIF 1" والذي تأسس سنة 2001، وهو صندوق استثماري مغلق يديره البنك الإسلامي للتنمية وقدر رأسماله بـ 1,5 مليار دولار ويهدف إلى تنمية البنية التحتية في الدول الأعضاء في البنك، ويستثمر أصوله في 13 مشروع في تسع دول من الدول الأعضاء، (IDB Infrastructue Fund-1)، وعزز بصندوق ثاني IIF2 سنة 2014 بقيمة مليار دولار.

7.4. الوقف : لطالما ساهم الوقف عبر العصور في تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، و يعرف بأنه " منع التصرف في رقبة العين التي يمكن الانتفاع بها مع بقاء عينها وجعل المنفعة لجهة من جهات الخير ابتداءً وانتهاءً" (أبو زهرة، 1989، صفحة 7).

ومن المستحدث في مجال الوقف، نجد الصناديق الوقفية والصكوك الوقفية والأسهم الوقفية، والتي يمكن من خلالها تعبئة الأموال الضخمة من مختلف فئات المجتمع أفراد ومؤسسات ومن القطاعين العام والخاص، مما يجعلها مناسبة لتمويل مشاريع البنية التحتية ما لم تخالف شروط الوقف.

➤ ونستدل بذلك من واقع بعض التجارب الناجحة منها: تجربة السعودية من خلال أوقاف جامعة الملك سعود والتي ساهمت في إقامة أبراج طبية وتجارية وفندقية ومكتبية وأبراج خاصة بالمؤتمرات والندوات إلى جانب مجمعات تجارية وأسواق، وهي تعود بالنفع لمنتسبي الجامعة ومحيطها (جامعة الملك سعود، 2023، الصفحات 12-13)

وتجربة البنك الإسلامي للتنمية من خلال "صندوق ترميم ممتلكات الأوقاف" الذي يساهم في تمويل العقارات الوقفية التجارية والسكنية والصحية والتعليمية منها 17 مشروعاً يدعم الجامعات والمدارس والبحث العلمي (صندوق ترميم ممتلكات الأوقاف، 2024)

5. خاتمة:

في ختام هذه الدراسة، نورد أهم النتائج المتوصل إليها والتوصيات المقترحة:

1.5. النتائج:

- تعد البنية التحتية من الركائز الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأي دولة، فالبنية التحتية القوية تسهم في تخفيض تكاليف الإنتاج وتعظيم الإنتاجية، وتساعد على خلق مناصب العمل، وتوفير بيئة مناسبة ومحفزة للاستثمار، وأيضاً تسمح بتعزيز الأمن الداخلي والخارجي، كما تحسن صورة الدولة على المستوى الخارجي ما يسمح بجذب الاستثمارات الأجنبية.
- إشراك القطاع الخاص في تمويل مشاريع البنية التحتية أصبح أمراً حتمياً في الوقت المعاصر، خاصة مع تزايد الأعباء العامة للدول، نتيجة تزايد عدد السكان وتركيزهم في المدن الأمر الذي يستدعي توفير قاعدة هيكلية متينة للحياة الكريمة.
- توافق أهداف التمويل الإسلامي مع الاستثمار في مشاريع البنية التحتية إذ تحقق هذه المشاريع مقاصد الشريعة الإسلامية في حفظ الدين والنفس والعقل والنسل والمال، من خلال تهيئة الظروف الملائمة لحياة كريمة وآمنة ومستقرة للفرد وتنمية مستدامة للدول المسلمة.

- تعدد صيغ وأساليب التمويل الإسلامي يجعلها مناسبة لتمويل مشاريع البنية التحتية باختلاف أنواعها ومجالاتها، كما تساعد الابتكارات المالية الحديثة في الصناعة المالية الإسلامية في تعبئة الموارد المالية وتوسيع مجال استخدامها كالصكوك والأسهم وصناديق الاستثمار...إلخ.
- يقوم التمويل الإسلامي على أسلوب المشاركات مما يجعله أداة لتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص وهو التوجه الحديث في تمويل مشاريع البنية التحتية لما له من دور كبير في توفير التمويل اللازم إلى جانب الاستفادة من الكفاءة والفعالية في التسيير التي يجوزها القطاع الخاص.
- يشكل الوقف الإسلامي أداة مهمة في تحقيق المشاركة المجتمعية في التنمية، وتعتبر صناديق الاستثمار الإسلامية أهم أداة لتجميع المال الوقفي واستثماره في البنية التحتية خاصة منها ما تعلق بالبعد الاجتماعي كقطاعي الصحة والتعليم والمرافق العامة، ما لم يخالف شروط الواقف.
- انفتاح الجزائر على المالية الإسلامية خطوة جد إيجابية، لتمويل التنمية الاقتصادية والمجتمعية المستدامة، فهي تسمح بتوفير مصادر مالية جديدة، تغنيها عن اللجوء إلى الاقتراض أو طلب الإعانات والمساعدات الأجنبية.

2.5. التوصيات:

- ينبغي على الجزائر الاستفادة من مزايا التمويل الإسلامي واستغلاله في تطوير البنية التحتية على غرار كل دول العالم، وهذا يستوجب تطوير المناخ التشريعي والتنظيمي، والعمل على توطين منتجات الهندسة المالية الإسلامية كالصكوك وصناديق الاستثمار الإسلامية.
- يجب على الجزائر تطوير قطاع الوقف واستثمار أصوله وتنميتها وتوظيفها بما يخدم التنمية الاقتصادية والمجتمعية ويعزز البنية التحتية للدولة، ويمكن الاستفادة من تجارب الدول العربية في تنمية الأوقاف باستخدام الصناديق الاستثمارية الوقفية خاصة منها التجربة السعودية والكويتية.

6. قائمة المراجع:

1. Islamic Financial Services Board. (2023). Islamic Financial Services Industry Stability Report.
2. The world bank. (2022, December 15). About Public-Private Partnerships. Consulté le Janvier 30, 2024, sur <https://ppp.worldbank.org>
3. World Bank Group. (2017). Mobilizing Islamic finance for infrastructure public-private partnerships.
4. أم بول نومبا. (11 أبريل, 2020). بناء مستقبل أفضل في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: الاستثمار في النية التحتية تخلق فرص عمل. مدونات البنك الدولي: <https://blogs.worldbank.org>
5. أبو الفضل جمال الدين ابن منظور. لسان العرب (المجلد 8).
6. أحمد بن حسن بن أحمد الحسني. (2003). دراسة شرعية اقتصادية لخصخصة مشاريع البنية التحتية بأسلوب البناء والتشغيل ثم الإعادة BOT. المؤتمر العلمي الثالث للاقتصاد الإسلامي. مكة المكرمة: جامعة أم القرى.
7. البنك الإسلامي للتنمية. (7 أكتوبر, 2020). السعودية الداعم الأكبر لمجموعة البنك الاسلامي للتنمية... من <https://www.isdb.org/ar/akhbar>
8. الشمري صادر راشد. (2022). خدمات الصيرفة الإسلامية. عمان، الأردن: دار اليازوري العلمية.
9. الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. (22 أبريل, 2021). التمويل والعمليات. تاريخ الاسترداد 22 أبريل, 2021، من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي: <http://www.arabfund.org/Default.aspx?pageId=84>
10. الهيئة العامة للأوقاف. (بلا تاريخ). وقف الملك عبد العزيز. تاريخ الاسترداد 25 سبتمبر, 2024، من <https://www.awqaf.gov.sa/ar/awqaf-sector> وقف-الملك-عبدالعزیز
11. بنك الجزائر. (2024). الإطار التنظيمي والتشريعي للصيرفة الإسلامية.
12. جامعة الملك سعود. (2023). التقرير التاسع عشر عن مشروع أبراج الجامعة الوقفي. السعودية.
13. سليمان هبة الله أحمد. (2021). أثر الصكوك الإسلامية على النمو الاقتصادي. مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية ، 23 (2)، 45-74.
14. صحيفة المقر. (24 جوان, 2014). البنك الإسلامي للتنمية يرفع مساهمته في توسعة المطار إلى 125 مليون دولار. تاريخ الاسترداد 25 سبتمبر, 2024، من <https://maqar.com/archives/177867>
15. صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف. (2024). من <https://www.isdb.org/apif/ar>

16. عبد الوهاب أحمد. (2019). الإنفاق على البنية التحتية بين الوضع الراهن والمأمول لسياسة العامة. القاهرة، القاهرة: المركز المصري لدراسات السياسة العامة.
17. قصي بن عبد المحسن الخنيزي. (25 سبتمبر، 2010). صناديق الاستثمار في البنية التحتية وتوزيع الدخل. تاريخ الاسترداد 20 جوان، 2021، من الجريدة الاقتصادية :
https://www.aleqt.com/2010/09/25/article_446293.html
18. مازن إرشيد. (14 جانفي، 2015). المعجزة المالية. تاريخ الاسترداد 20 سبتمبر، 2024، من العربي الجديد: <https://www.alaraby.co.uk/المعجزة-المالية>
19. مجمع الفقه الإسلامي . (أفريل، 2009). قرار رقم 182 (8/19). مجلة مجمع الفقه الإسلامي .
20. محمد أبو زهرة. (1989). محاضرات في الوقف. القاهرة، مصر: دار الفكر العربي.
21. محمود محمد داغر، و محمد علي علي. (2010). الإنفاق العام على مشروعات البنية التحتية وأثره في النمو الاقتصادي في ليبيا. الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية.
22. مصطفى أحمد الزرقا. (1420هـ). عقد الاستصناع ومدى أهميته في الاستثمارات الإسلامية المعاصرة. (البنك الإسلامي للتنمية، المحرر) جدة، السعودية: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب.
23. منصة المساعدات السعودية. (22 أفريل، 2021). المشاريع الإنسانية والتنمية والخييرية، الدول المستفيدة، إحصاءات القارة المستفيدة ، الجزائر. تاريخ الاسترداد 22 أفريل، 2021، من منصة المساعدات السعودية: ، <https://data.ksrelief.org/Projects/BCCS/14>
24. منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية oecd. تعزيز الإطار القانوني والتنظيمي للاستثمار في البنى التحتية في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط: رفع الوعي بأدوات تخفيف المخاطر. تاريخ الاسترداد 20 أفريل، 2021، من <http://www.oecd.org>
- نورة ناصر الدوسري، و مها ناصر السدري،. (2019). عقود الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية ، المجلد 3 (العدد 5)، الصفحات 76-111.